

الدبلوم التنفيذي في الإدارة الحكومية	
مقرر مقدمة للسياسات الاقتصادية	
التكليف النهائي	
كيفية استخدام ادوات السياسة المالية للدولة	
مقدم الورقة	محمد جلال حسن عثمان

تنقسم ادوات السياسة المالية إلى:

**(1) أدوات تلقائية (لا تتطلب تدخلاً من الدولة أو حد أدنى من التدخل) وتشمل كلا من:**

**- الضرائب التصاعدية:**

ويقصد بها ارتفاع معدل الضرائب مع ارتفاع الدخل، حيث أنه في ظل نظرية المنفعة الحدية سيبدأ الدخل الإضافي في التناقص من حيث القيمة لمن لديهم دخل أعلى.

**- والمدفوعات التحويلية:**

ويُقصد بها دفع مبلغ مالي أو إعطاء دخل دون المقايضة بخدمات أو سلع، وتشير عادةً إلى المدفوعات التي تتكفل بها الحكومة، أو صناديق التأمين الوطنية؛ وتشمل الرواتب التقاعدية، والمنح الطلابية، والضمان الاجتماعي، وغيره..

**- وسياسات الدعم:**

ويعرف بأنه تقديم السلع الاستهلاكية والخدمات الأساسية للمواطنين بأسعار أقل من أسعار التكلفة؛ مثل بعض السلع الغذائية والأدوية والمياه والكهرباء والمحروقات والخدمات مثل الصحة والتعليم ووسائل النقل العام والسكك الحديدية، على أن تتحمل الموازنة العامة للدولة الفروق بين السعر الحقيقي للمنتج أو الخدمة والسعر الذي يتم تقديمه للمواطنين لتتناسب مع مستوى دخولهم أو لمواجهة الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية التي تتعرض لها بعض المناطق.

**(2) وأدوات قصدية (تطلب تدخلاً مكثفاً من الدولة) وتشمل كلا من:**

**- الأشغال العامة:**

تحتوي على فئة واسعة من مشاريع البنية التحتية، تمولها وتشيدها الحكومة، لغرض استخدامها في الترفيه والتوظيف والصحة والسلامة في المجتمع الأكبر. وتشمل المباني العامة والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية للنقل والميادين العامة والحدائق والشواطئ وإمدادات المياه والشبكة الكهربائية وغيرها من الأصول المادية طويلة الأجل.

#### - مشروعات التوظيف العامة:

فهى تمثل فرصة لإيجاد وظائف مؤقتة للعاطلين عن العمل نظراً لوجود فجوة بين سوق العمل ومخرجات التعليم في كثير من الدول -خاصة النامية- وبالتالي فإن خلق مشروعات مؤقتة لتوظيف فائض العمالة يساهم في التقليل من حدة معدلات البطالة ويساهم في التنمية الاقتصادية بشكل أو بآخر.

#### - تغيير معدلات الضريبة:

فهى عملية معقدة تقوم بها الأجهزة المعنية بعد مراقبة الأوضاع الاقتصادية بشكل جيد وبناء عليه تقوم بحساب النسب العادلة للضرائب المفروضة وتأثيراتها المختلفة على النشاط الإقتصادي.

ويمكن استخدام تلك الأدوات للتأثير على كلا من:

#### معدل النمو الاقتصادي:

ويُعرف بكونه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، عن طريق استخدام عناصر الإنتاج الأساسية، ويعدّ النمو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، إذ ينتج عنه ارتفاع مستوى الدخل، لذلك فإن النمو الاقتصادي يتحكم بمستوى معيشة بلد ما، ويُعرف أيضاً

بأنه عملية زيادة الدخل الحقيقي على نحو تراكمي ومستمر عبر مدة زمنية على أن تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان.

إن الأموال التي تخصص للإنفاق في الموازنة العامة للدولة لها دور في تحقيق التنمية وذلك من خلال استخدام تلك الأموال في الإنفاق الاستثماري الذي يتم عبر استخدام أدوات الأشغال العامة ومشاريع التوظيف العامة.

كما يمكن أن تقوم بمساعدة فعالة في تسوية الأوضاع الاقتصادية وذلك في أوقات الركود وأوقات الازدهار؛ حيث تقوم الحكومة بعمل ما يعجز الفرد بمفرده عن تحقيقه؛ فتشجع على الاستثمار في أوقات الركود مما يزيد من الإنتاج وفي أوقات الازدهار تحد السلطة من الاستثمار العام.

### **التوظيف أو التشغيل:**

حالة التوظيف الكاملة هي حالة يستطيع فيها جميع أو أغلب مواطني المجتمع القادرين على العمل والراغبين في العمل أن يفعلوا ذلك في إطار الأجور السائدة وظروف العمل الموجودة داخل المجتمع.. بحيث لا يتجاوز فيها عدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عدد الوظائف المتاحة. وذلك من خلال خفض الضرائب الذي يمنح الشركات والمستهلكين المزيد من المال لإنفاقه، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات، ومنح الشركات القدرة على الاستثمار، وتوظيف المزيد من القوى العاملة. يُمكن تحفيز الاقتصاد أيضاً عن طريق زيادة الإنفاق، والذي يتم على شكل برامج توظيفية تقوم الحكومة فيها بالتعيين مباشرة، وتتعاقد مع الشركات لتقديم الخدمات.

### الاستثمار الأجنبي والمحلي:

يُعرف الإستثمار الأجنبي بأنه أي نشاط إستثماري مستقر في بلد معين ( بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصولاً في بلد آخر ( البلد المضيف) ، وذلك بقصد تسيير هذه الإستثمارات. [ منظمة التجارة العالمية]

أما الإستثمار المحلي فهو مجموع القيمة الإجمالية والكمية من رأس المال والمستخدمة في إنتاج مجموعة الخدمات والسلع والمواد وتوفيرها في الأسواق المخصصة، إضافة إلى مجموعة الممتلكات والأصول والأسهم التي يحصل عليها الأفراد للحصول على المال.

يمكن عبر خفض معدلات الضريبة تشجيع المستثمرين على عمل المشروعات وزيادة ارباحهم كما يمكن ايضاً استخدام برامج الأشغال العامة وذلك لتوفير بنية تحتية مشجعة على الاستثمار وتحريك السوق الداخلية وعجلة الاقتصاد. كما يمكن استخدام سياسات الدعم لتشجيع قطاع معين على الاستثمار وذلك بتوفير ما يحتاجه من سلع وخدمات وبأسعار أقل تكلفة ممكنة دون الإخلال بمبدأ التنافسية.

### مكافحة الكساد:

الكساد هو حالة ركود اقتصادي ناتجة عن عدم قدرة المجتمع من تصريف المنتجات التي ينتجها بسبب غياب القوة الشرائية

تقوم الحكومة بتخفيض معدلات الضريبة في حالة الركود وذلك لمحاولة تشجيع المستهلكين على زيادة الشراء والإنفاق لتحسين مستويات الطلب وتقليص الفجوة بينه وبين العرض، ومحاولة تشجيع الاستثمار بهدف توظيف أكبر عدد من العمالة لتحقيق العمالة الكاملة، ولكن هنالك بعض الملاحظات على التخفيضات في معدلات الضريبة عندما تكون مستويات البطالة منخفضة، فإنّ خلق حالة من التخفيضات الضريبية لا تؤدي إلى زيادة التوظيف بل يقوم كل من المستهلكون والمستثمرون على تأجيل استهلاكهم واستثماراتهم بغية الحصول على استفادة أكبر بسبب توقعهم أن يكون هنالك تخفيضات ضريبية قادمة فيما بعد.

### **مواجهة الفقر:**

الفقر هو حالة اجتماعية لا يتوفر للأفراد فيها أدنى مستويات المعيشة المتوقعة والشائعة في المكان الذين يعيشون فيه للبقاء على قيد الحياة، والذي يحدد مستوى الفقر هو مستوى الدخل الذي يختلف من مكان إلى آخر.

يمكن مواجهة الفقر عبر استخدام ادوات السياسة المالية المباشرة عبر فرض ضرائب تصاعدية على الشرائح الأغنى كذلك يمكن استخدام الأداة المالية الخاصة بالمدفوعات التحويلية والتي هي عبارة عن منح ومساعدات يتم تقديمها للفئات الأكثر فقراً كما يمكن عبر سياسات الدعم توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة للشرائح والطبقات التي تكون تحت خط الفقر.

\*\*\*\*\*